



حيث توكل عبدالسلام كرمان رئيسة منظمة صحفيات بلاقيود عضو الشبكة العربية لحقوق الانسان في كلمتها اثناء اجتماع مجلس حقوق الانسان بالامم المتحدة بجنيف لمناقشة الماقرار النهائي لتقرير الحكومة اليمنية حول حقوق الانسان ، جهود مجلس حقوق الانسان في الأمم المتحدة في تعزيز حقوق الانسان في العالم وبالشرق الاوسط بشكل خاص.

لأفظة أنظار المجتمعين إلى ما يتعرض له الحراك الجنوبي من انتهاكات واسعة على خلفية احتجاجاته السلمية ، مضيفة "ويكفي ان تعلموا سيدي الرئيس : أن العشرات من مواطني جنوب اليمن تعرضوا للقتل والآلاف منهم للاخفاء القسري والمقمع ، كل ذلك على خلفية مشاركتهم في احتجاجات سلمية مطالبة بحقوقهم في المشاركة في السلطة والثروة." وأشارت رئيسة بلاقيود الى ما يتعرض له حرية التعبير واصحاب الراي من انتهاك واسع ، متطرفة إلى اختطاف الصحفي المقالح وإيقاف صحيفة الأيام " كما يكفي أن تعلموا أن الصحفي محمد المقالح مختطف منذ أسبوع لا نعلم شيئاً عن مكانه أو حاله ، وذلك لموقفه المؤيد للاحتجاجات في الجنوب ، والمناهض للحرب في صعدة ، وأن صحيفة الأيام مقللة ومصادرة منذ خمسة أشهر كذلك لتغطيتها لأخبار الاحتجاجات السلمية في الجنوب .

" مطالبة بضرورة الغاء المحكمة الاستثنائية في قضايا الإرهاب، و المحكمة الاستثنائية المتخصصة بمحاكمة الصحفيين ، معللة ذلك بانها محاكم استثنائية " تم انشائها بصورة مخلفة للقواعد المتعارف عليها في انشاء المحاكم " وحول عقوبة الماعدام أشارت كرمان الى "ان هناك العديد من القوانين اليمنية تنص على حكم الماعدام في اكثر من مائة موضع خارج إطار الشريعة الإسلامية ، ومنها بسبب الراي والاعتقاد والفكر ."

وتمنت توكل كرمان في مداخلتها كافة التوصيات والملاحظات المقدمة من الدول الاعضاء ومنظمات المجتمع المدني حول التقرير لاسيما تلك "التوصيات المتعلقة بحرية الراي والتعبير والحريات الصحفية رقم 74 ، و75 ، و76 و 13 المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة ، والمانيا ، وإيطاليا

كما ثمنت موافقة الحكومة اليمنية على معظم التوصيات المقدمة من فريق العمل ، وتعهدوا بترجمتها خلال الارباع السنوات القادمة الى تشريعات وممارسة ، مؤكدة " على ضرورة أن تنسجم أي تعديلات قانونية متعلقة بحرية الراي والتعبير مع معايير الحكم الرشيد والمعايير الدولية لحرية الراي والتعبير ، وعلى ضرورة أن تشمل تلك التعديلات الحق في امتلاك وسائل الاعلام المرئية والمسموعة للأفراد والمنظمات والأحزاب ، وإتاحة حق الاجتماع والتنظيم والاحتجاج السلمي من تظاهرات واعتصامات واضرابات وعصيان المدني " ، لأفظة انظار المجتمعين إلى أن ممارسة هذه الحقوق تصنف في الوقت الحالي "على أنها عمل معادي ومصدرا للخطر على التنمية والمسلم الاجتماعي وذو اجندة خارجية ".

وكانت وزيرة حقوق الانسان رئيسة الوفد اليمني في اجتماع مجلس حقوق الانسان في جنيف قد اكدت في ردها على التوصيات والملاحظات حول تقرير الحكومة حول حقوق الانسان في اليمن ، المقدمة من قبل الدول الماعضاء ومنظمات المجتمع المدني "أن الجمهورية اليمنية ملتزمة قولاً وعملاً بكافة التعهدات الطوعية التي قطعتها على نفسها في سياق تقريرها الشامل عن حقوق الانسان ، مضيفة بأن " اليمن ستستنظر كافة امكانياتها المتاحة لترجمة التوصيات المقدمة من قبل الدول الماعضاء والتي قبلتها خلال الماربع سنوات القادمة " مشددة على ان اليمن " ستمضي قدماً بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني على تنفيذ توصيات الدول الماعضاء بشأن التقرير اتوصية توصية كما تعهدت الجمهورية اليمنية في هذا المجلس " وفي حين رحبت وزيرة حقوق الانسان في كلمتها أمام المجلس في دورته الثانية عشرة بالمشاركة مع كافة منظمات المجتمع المدني ، مشيرة الى انه ليس كل ما جاء في تقاريرها قائماً على المصواب ، مشككة في امتلاك المنظمات للدلالة المقاطعة حول مايرد في تقاريرها من انتهاكات.

للإطلاع على كلمة توكل كرمان ، رئيسة منظمة صحفيات بلا قيود ، في مجلس حقوق الإنسان بجنيف (فيديو) .

<http://webcast.un.org/ramgen/ondemand/conferences/unhrc/twelfth/hrc090924pm4-orig.rm?start=01:02:18&end=01:04:36>

للإطلاع على تقرير المترويك (فريق العمل) حول تقرير حول توصيات الدول الأعضاء على تقرير الحكومة لحقوق الإنسان

<http://www.womenpress.org/narticle.php?sid=1489>

بلاقيود نت